

واقع السياسة اللغوية في الجزائر

The Reality of Language Policy in Algeria

د. نعيمة شلغوم. جامعة عباس لغرور خنشلة

naima.chalghoum@univ-khenchela.dz

د. عواطف مومن. جامعة عباس لغرور خنشلة

aouatef.moumen@univ.khenchela.dz

تاريخ الإرسال: 2022-02-20 تاريخ القبول: 2022-03-12 تاريخ النشر: 2022-03-20

Abstract

ملخص

The study aims to identify the language policy in Algeria and the extent of its importance in achieving societal security, which contributes to strengthening the unity and cohesion of the internal front of the state, and therefore its national security as a security bet for the Algerian state in the recent period, which witnessed changes that affected several dimensions and levels, the most important of which is the aspect social.

Keywords: language policy, language planning, Linguistic Diversity, identity

تهدف الدراسة الى التعرف على السياسة اللغوية في الجزائر ومدى أهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي الذي يساهم في تعزيز وحدة وتماسك الجبهة الداخلية للدولة، وبالتالي أمنها القومي باعتبارها رهانا أمنيا لدى الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة التي شهدت تغيرات مست عدة أبعاد ومستويات أهمها الجانب الاجتماعي. الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، التنوع اللغوي، الهوية.

مقدمة:

تشكل اللغة دورا حيويا في صناعة المجتمعات، لأنها وسيلة التعبير والتواصل والوجود، فهي أداة توحيد الأمة فكريا وحضاريا وسياسيا لما تحمله من مقومات الهوية الفردية والاجتماعية وحتى الثقافية، فاللغة هي الأساس الأول في التكوين الثقافي والسياسي لأي مجتمع، لذلك عدة ظاهرة اجتماعية بامتياز تبلور أفكار هذا المجتمع وتعمل على تشكيلها، فلا فكر دون لغة، ولا مجتمع دون لغة، إذ تعبر عن رؤيته الخاصة للعالم وتميزه عن غيره في المجتمعات الأخرى، فهي ليست جزءا من كيان الأمة، بل هي بصمة الفرد التي تحدد شخصيته وهويته.

التعدد اللغوي سنة كونية، إذ لا يكاد أي بلد في العالم يسلم من تعدد اللغات، إما لأسباب تاريخية - الاستعمار ومخلفاته الثقافية - وإما لأسباب حضارية، دعت إليها ضرورة التقدم، والتطور العلمي، وهو ما يطرح مشكلة الاختلاف التي ليس لها حل سوى التعايش الذي من شأنه ضمان البقاء للجميع على اختلاف لغاتهم، وهوياتهم وأديانهم، طالما أنّ الوطن يسع الجميع

يتمتع التنوع اللغوي في الجزائر بخصوصية، جعلت من الدولة الجزائرية تبذل جهودا كبيرة للمحافظة على هذا التنوع من كل المخاطر التي يمكن أن تهدده، لأنه رصيد ثقافي لا يستهان به.

كما يلعب البعد التاريخي للجزائر دورا في التأثير على الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري، الأمر الذي جعل صانع القرار على المستوى الوطني يمنح اللغة العربية مكانة اللغة الرسمية الأولى لتأتي بعدها الأمازيغية لغة رسمية وتبقى الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى باعتبارها لغة مستعمر.

تلعب الخصوصية الثقافية الاجتماعية الجزائرية دورا في المحافظة على الأمن الهوياتي، على اعتبار أن للهوية دور كبير في بناء الأمن القومي، لأنها ترتكز على العقيدة واللسان والتراث الثقافي، ومن خلالها نضع أساس للأمن الهوياتي الذي يساهم في رسم استراتيجيات الأمن القومي، لتقبل ثقافة التسامح الثقافي بين الشعب الواحد.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما يتمثل واقع السياسة اللغوية في الجزائر؟

ومن اجل تبسيط وتفكيك هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الموالية:

* فيما يتمثل مفهومي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؟

* وما مدى تأثير السياسة اللغوية على الخارطة اللغوية في الجزائر؟

* ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسة اللغوية في الجزائر؟ وما هي أهم سبل

تفعيلها؟

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ونذكر منها:

✍. التعرف على أهم مفاهيم الدراسة (السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي).

✍. فهم واقع السياسة اللغوية بالجزائر وانعكاسها على الخارطة اللغوية.

✍. التعرف على أهم العوائق والتحديات التي تواجه السياسة اللغوية في الجزائر مع

عرض لأهم سبل تفعيلها.

تم الاستعانة في الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي ساعدنا في العرف والكشف

عن واقع السياسة اللغوية في الجزائر.

1- البناء النظري للدراسة :

تستدعي الدراسة التعرف على المفاهيم الأساسية التي يتمحور حولها موضوع البحث

وهي الاتي:

1-1 مفهوم السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط اللغوي:

1-1-1 تعريف السياسة اللغوية:

تعرف السياسة اللغوية بأنها: "اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات الواعية المتخذة

في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية" (كافالي ل.، حرب اللغات و السياسات

اللغوية، 2008، صفحة 219) وهي بذلك نشاط صريح تجاه اللغة تمارسه مؤسسات الدولة

لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره، وتتم صياغته في شكل مواد دستورية ونصوص

تشريعية تعد بمثابة الموجه لحركة التخطيط اللغوي في الدولة وذلك من خلال ضبط القوانين التي تحكم حركة اللغة في تفاعلها مع البنى الاجتماعية، بهدف رسم السياسات اللغوية وفق منهجية علمية أسفرت عن ميلاد ما يسمى علم السياسة الذي يعنى بدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع .

كما يعرفها (علي القاسمي) بقوله: "إنها نشاط تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتم بموجها ترتيب المشهد اللساني في البلاد خاصة اختيار اللغة الرسمية وينص على السياسة اللغوية في الدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، بمعنى أن كل دولة لها سياستها اللغوية، سواء كانت معلنة أو لا، والدولة لا تعلن رسميا عن سياستها اللغوية إلا في دستورها أو قانونها (عزوز، 2012، صفحة 70).

وللسياسة اللغوية علاقة وطيدة بمصطلح التخطيط اللغوي بحكم طبيعة موضوعهما الذي يقع في صلب الاهتمامات العلمية للسانيات الاجتماعية، كما أنهما يمثلان أحد أوجه السياسة العامة للدولة ، وهما في ذلك يسعيان إلى تأطير المشهد اللغوي في المجتمعات تأطيرا سياسيا وقانونيا وفق معايير تلتقي فيها السياسة والعلم والاقتصاد والاجتماع .

1-1-2 تعريف التخطيط اللغوي:

إن التخطيط اللغوي فرع من فروع اللسانيات الاجتماعية يعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع وتأثر كل منهما بالآخر، كما أنه " يترجم التدخل البشري الواعي في سيرورة اختيار اللغة في محيط معين" (الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، 2013، صفحة 256) ، كما يهتم بالمشكلات التي تواجه اللغة سواء كانت لغوية بحتة كتوليد المفردات وتحديثها أو بناء المصطلحات وتوحيدها، أو مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها، وهو" البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ " (كافالي ل،، حرب اللغات و السياسات اللغوية، 2008، صفحة 221)، وذلك باقتراح خطط علمية محكمة وواضحة ومحددة الأهداف للتصدي للمشكلات ذات الصبغة اللغوية من خلال الاختيار الصحيح من بين خيارات معقدة بهدف حل

المشكلات وبالتالي فهو يعين المسؤولين على " اتخاذ القرار المناسب للمشكلات اللغوية التي تعترض المجتمع ".

إن السياسة اللغوية هي " المرحلة التمهيدية التي تسبق التخطيط، في حين يمثل التخطيط مرحلة التطبيق والتنفيذ لسياسة ما، فمفهوم التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية والعكس ليس صحيحا، ذلك أنه يمكن أن نعد قائمة طويلة بالخبرات اللغوية التي لم تطبق قط " (كافالي ل..، السياسات اللغوية، 2002، صفحة 24).

وإذا اعتبرنا أن السياسة والتخطيط يعدان مرحلة أساسية من مراحل أي مشروع يستهدف اللغة، فإن الدولة بكل مكوناتها هي المرجع الذي يتحكم في القرار السياسي ورسم السياسة اللغوية، وتقديم حلول خدمة للغة وتنظيمها في المجتمعات .

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة توجهات: (ميشال، 1993، صفحة 16)
أ. سياسة التجنيس اللغوي للمجتمع: وذلك بالاعتراف بلغة رسمية واحدة ومحاصرة مظاهر التنوع الثقافي ضمن الحدود الاجتماعية والعرقية الضيقة، وعدم السماح لهذا التنوع باحتلال الخطوط الأمامية للمشهد الرسمي العام .
ب. سياسة التعددية اللغوية والثقافية : التي تقوم على منح اللغات الكبرى الأساسية في المجتمع وضعاً قانونياً متساوياً .

ج. سياسة حصر التعدد اللغوي في لغتين رسميتين.
وإذا كانت السياسة اللغوية تفترض كذلك بأن هذه التغيرات قد تكون ثمرة العمل المخبري، وأن الإنسان بإمكانه عن وعي تغيير اللغة والعلاقات بين اللغات ومن ثم الواقع الاجتماعي، فإن رهان هذا الافتراض عظيم عندما ننظر في الأوضاع العديدة التي تستشف فيها هذه الهيمنة الاجتماعية في صلب الهيمنة اللغوية تعتبر أن هذا الرهان عملياً فحسب، بل هو نظري كذلك.

2- واقع السياسة اللغوية في الجزائر وتأثيرها على الخارطة اللغوية:

عندما نتحدث عن السياسة اللغوية في الجزائر لا بد من التطرق إلى مسألة اللغة، والتي تعتبر أكبر تجلي للهوية، إذ هي تخلق كما يسميه (إميل دوركايم) " الوعي - الجمعي "

فأفراد المجتمع الواحد الذين يتحدثون بلغة مشتركة تتوحد أطهرهم الفكرية والإيديولوجية، وبالتالي تصبح اللغة عامل من عوامل وحدة وتماسك المجتمع الذي من شأنه أن يعزز الأمن المجتمعي، والذي يمثل أحد الأبعاد عند (باري بوزان) حيث يعرفه ب: "الاستمرارية في ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والدينية والقوميات والعادات"

تحمل اللغة وظيفتي التواصل والتمثيل، فهي ليست وسيلة للتخاطب فقط، وإنما تتضمن أيضا طرق تفكير وأنماط سلوكية حيث أكدت دراسات علم النفس أن الطفل يتعلم الفكر عن طريق اللغة، وعيه فاللغة هي وسيلة التفكير والوعاء الحاوي للثقافة. وهنا وجب ضرورة معرفة اللغة لتحسين الهوية.

كما يري بعض علماء اللسانيات أن اللغة والهوية شيء واحد حيث يقول (جون جوزيف): " اللغة أنتجت الهوية وولدتها، ذلك أن ظاهرة الهوية يمكن أن تفهم باعتبارها ظاهرة لغوية". فالكيانات الاجتماعية تتأسس على أساس لغوي، ومن هنا تبرز خطورة المكون اللغوي في تحقيق أو زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمعات. (دالغ و غربي، 2021، الصفحات 573-574)

وفي هذا السياق يمكن القول أن الوضع اللغوي في الجزائر معقد ويحتاج إلى دراسة معمقة، بغية إيجاد الحلول المثلى لتجاوز الأزمات التي تعرضت لها الجزائر من قبل، وقد تتعرض لها مستقبلا. يسجل الدارسون والباحثون في الحقل اللغوي أن الجزائر - بحكم تاريخها الطويل وجغرافيتها المنفتحة على العديد من المجالات اللغوية والثقافية: العالم العربي والعالم الإفريقي والعالم المتوسطي - تتميز بتوفرها على العديد من اللغات التي تتعايش بشكل أو بآخر، ويتمثل ذلك في تواجد الثقافة واللغة الأمازيغية بمختلف تنوعاتها واللغة العربية التي تعبر عن مرحلة حاسمة في تبني سكان شمال إفريقيا اللغة العربية والدين الإسلامي، هذا إلى جانب تواجد اللغة الفرنسية، التي فرضت فرضا على الجزائريين في الفترة الاستعمارية. ولعل التعايش بين هذه اللغات والثقافات لم يكن بسيطا بل كان معقدا، تتخلله فترات هدوء وفترات نزاع وصراع حادين.

فالسوق اللساني في الجزائر يتوزع بين اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية الأولى في الجزائر وهي لغة الكتابة والمعرفة في المدرسة وفي الإعلام وفي الإدارة، واللغة الفرنسية التي تؤدي الوظائف نفسها وبخاصة في أهم المؤسسات الاقتصادية والبنوك وتدرس في التخصصات العلمية بالجامعات والمدارس العليا، هذا إلى جانب اللغة الأمازيغية، اللغة الوطنية الثانية والتي لا تزال تبحث عن طريق لها، وهي لغة التواصل اليومي في العديد من مناطق الوطن وبخاصة في منطقة القبائل، هذا دون أن ننسى ما تؤديه اللهجات المحلية من وظائف في مجال التعاملات الاجتماعية. ولعل هذا التواجد المكثف لجميع هذه اللغات في الجزائر قد يثير العديد من المسائل التي تتجلى في صراع لغوي بين المعربين والمتفرنسين ومعهم مجموعة كبيرة من الناطقين بالأمازيغية. ولعل لهذا الصراع أسباب وجذور تاريخية تعود إلى الحركة الوطنية سنة 1949 حيث وقع اختلاف حول المحددات الهوياتية للوطن بين دعاة البعد الأمازيغي وبين دعاة البعد العربي والإسلامي الحصري للهوية الجزائرية، مما أدى إلى نشوب أزمة سياسية كبيرة داخل حزب الشعب الجزائري/ وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وستلقي هذه الأزمة بظلالها على الحركة الوطنية بمجملها، وإن خف هذا الصراع أثناء الثورة التحريرية، لكنه استمر في مرحلة الاستقلال وبأشكال مختلفة وبخاصة مع بداية الثمانينيات في بلاد القبائل، حيث تصاعدت المطالبة بالاعتراف بالهوية وباللغة الأمازيغية، وهو الأمر الذي يجعلنا نلاحظ أن الجزائريين يملكون عدة لغات يتعاملون بها في حياتهم اليومية والعملية وهي: اللغة العربية الدارجة والأمازيغية واللغة العربية الفصحى واللغة الفرنسية، وتعرف هذه اللغات فيما بينها "تعايشا صعبا مطبوعا بالتنافس وهو الصراع الذي يجمع بين اللغتين المعياريتين المهيمنتين (الأولى بحكم دستورها القانونية بوصفها اللغة الرسمية والأخرى بوصفها لغة أجنبية لكنها تملك. شرعية بفضل تفوقها في الحياة الاقتصادية). كما تواجه اللهجات الشعبية احتقارا كبيرا من قبل العديد من الفاعلين في المجال العلمي والثقافي والتربوي، ولا يتوقف الأمر عند المسألة اللغوية في الجزائر، بل يتعداه إلى الثقافة المرتبطة، بطبيعة الحال، بالجوانب اللغوية. (داود، 2018، الصفحات

(31-30)

وقد أدركت الحكومات الجزائرية كلها أهمية هذا الخيار فبادرت منذ استقلال الجزائر بسن قوانين صارمة لتمكين للغة العربية في الجزائر، فقامت الدولة في عهد هواري بومدين بمحاولة تكثيف الجود لتوسيع نطاق اللغة العربية، وأصدرت وزارة التربية قرار إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية، وذلك " من خلال تطبيق قانون التعريب سنة 1971، الذي ينص على تعريب كل القطاعات والمؤسسات لا سيما قطاع التعليم، وهكذا شرعت الجزائر في تطبيق سياسة التعريب تدريجيا" (مادن، 2011، صفحة 28)، " فبدأت بإحلال اللغة العربية في التعليم محل اللغة الفرنسية وتوسيعها بإدخال مصطلحات جديدة، وإلزام الإدارة بعدم استعمال لغة غير اللغة العربية" (طالب الابراهيمي، 2007، صفحة 187). كما بادرت الدولة أيضا إلى إصدار " قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي صدر عن البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) يوم 27 كانون الأول / ديسمبر من عام 1990، ولكنه جمد بإصدار قانون تشريعي يقتضي بتجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية في تموز / يوليو 1992، ثم ألغي التجميد بمرسوم أصدرته سنة 1996 " (ابن يحيى، 2011، الصفحات 2-3).

في الوقت الذي تسارعت فيه الأحداث لصالح قضية الأمازيغية لغة وثقافة مما جعل الدولة الجزائرية تتراجع في قراراتها حيث رخصت تعليم الأمازيغية في جامعة تيزي وزو وبجاية، وأنشأت أقسام اللغة والثقافة الأمازيغية عام 1990، كما تم إدراج تعليم هذه اللغة في المدارس سنة 1995، ومن ثم إنشاء المفوضية السلمية للأمازيغية في نفس السنة، بعدها جاءت المرحلة التي كانت بمثابة الانطلاقة الصحيحة في تحديد معالم الهوية الجزائرية، ذلك مع إقرار التعديل الدستوري في استفتاء 1996/11/20، والذي على إثره اعتبرت المكونات الأساسية للهوية الجزائرية هي: الإسلام والعروبة والأمازيغية، وأخيرا تم إنشاء المجلس الأعلى للغة الأمازيغية برئاسة " محمد إيدر آيت عمران" (شطاب، 2002، الصفحات 213-214)، " وتم الاعتراف بوطنية الأمازيغية. (بلعيد، في الهوية الوطنية، 2007، صفحة 45)

وفي إطار السعي لتحقيق التعايش اللغوي بين اللغات المتداولة على أرضها، سعت الجزائر أيضا، إلى إعادة رسم سياستها اللغوية من خلال التعديل الدستوري الجديد المؤرخ

في 06 مارس 2016م، والقاضي في مادته الرابعة بأنّ "الأمازيغية" هي كذلك لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية.

وهكذا تبرز الحاجة إلى سن سياسات لغوية بهدف إبراز الهوية والحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي لمختلف مكونات المجتمع بغية الإبقاء على تماسكه رغم تعدده اللغوي وتنوع مرجعياته الثقافية، وقد اتضح لنا . فيما سبق . تتطلع الجزائر على الدوام إلى رسم سياسة لغوية مثالية ومستقرة قدر الإمكان تلائم الوضع اللغوي فيها، وهذه الفلسفة تطلب تدخلا سياسيا يسير الأمور بحسب رؤية الدولة، مراعية الأمكنة والأزمنة والحاجات والتوجهات السياسية والثقافية والاقتصادية.

3- تحديات السياسة اللغوية في الجزائر وأهم سبل تفعيلها:

سنعالج ضمن هذا المحور العنصرين المواليين:

3-1- تحديات السياسة اللغوية في الجزائر

إن المتأمل للخريطة اللسانية الجزائرية يلاحظ أن درجة استعمال اللغات متباين وليس متماثلا، فاللهجات العامية تغطي على السوق الشفوية وتنافس اللغة العربية الفصحى والأمازيغية بمختلف لهجاتها والمتواجدة على شكل جيوب في مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية التي تعد اللغة الكلاسيكية في الجزائر، والتي تستعمل أكثر من طرف النخب المثقفة، ونجد أن (صالح بلعيد) يقسم الوضع اللغوي في الجزائر إلى ثلاثة أقسام وهي : اللغات ذات الانتشار الواسع والمتمثلة في العاميات أو الدارجات العربية بمختلف أنواعها، والتي تحتكم إلى قواسم مشتركة، واللغات المحلية الأمازيغية بمختلف تآدياتها ولهجاتها، واللغات الكلاسيكية وهي العربية الفصحى والفرنسية " (بلعيد، اللغة الأم و الواقع اللغوي في الجزائر، 2009، صفحة 9).

إن المجتمع الجزائري " يتميز باختلاف لغة حوار من فئة اجتماعية إلى أخرى من منطوقة مكتوبة على السواء إلى منطوقة فقط، ففي الشق الأول نجد اللغات التي ينطقها المجتمع ويستطيع الكتابة بها هي اللغة العربية والفرنسية، بينما في الشق الثاني نجد لهجة مسموعة فقط غير مكتوبة شأنها في ذلك شأن الأمازيغية في مناطق المنتمين إليها . نحن نرى

في هذا الطيف اللساني طبيعة وواقعا فطريا أو مكتسبا ، كل فرد حسب انتمائه إلى جماعته اللغوية، حيث ترتبط اللغة بالمجتمع ارتباطا وثيقا " (طالب الابراهيمي، 2007، الصفحات 36-37).

وعلى الإجمال فإنه يمكن تقسيم لغات التخاطب والتعامل في الجزائر إلى قسمين: "القسم الأول الغالب وهو العامية العربية والقسم الثاني هو العربية الفصحى" (بن زروق، 2006، صفحة 79)، إضافة إلى اللغة الأمازيغية والفرنسية، وسيتم تفصيل ذلك في ما يلي: أ. المستوى العامي: تمثل اللغة العامية في الجزائر المستوى الأكثر استعمالا بين الناس في أحاديثهم اليومية ذات الطابع العفوي التلقائي، وهكذا فالدور المنوط بالعامية هو غير ذات الدور الذي تضطلع به اللغة العربية الفصحى، فهي لغة البيت والشارع والسوق والمجتمع وهي لغة ممزوجة بمجموع لغات محلية وخارجية إذ تجتمع فيها العاميات بأنواعها ولهجاتها في مختلف المناطق، وحتى الفرنسية لها أثر في هذا المستوى.

ب. المستوى الفصيح: هو أرقى المستويات يستعمل في المكتوب أكثر من المنطوق، وهي لغة المتعلمين باللغة العربية الفصحى، ولا يوجد مستوى فصيح في الكلام الشفهي لأن من خصائص اللغة المنطوقة العفوية، " فالمتكلم مباشرة باللغة الفصحى لا يستطيع أن يراقب كلامه مهما كانت معرفته للغة العربية الفصحى وقواعدها.

" إن تاريخ اللغة العربية موصول بالفتح الإسلامي في بلاد المغرب الإسلامي، والجزائر سابقة لاعتناق لغة الضاد لغة القرآن الكريم والمعجزة المحمدية ، فازدان اللسان الجزائري بتلك اللغة من خلال فضيلة الفتح الإسلامي " (خلادي، التعدد اللغوي في الجزائر، 2015، صفحة 71)، وقد عاش المجتمع الجزائري لحمة واحدة مسلما ، متمسكا بتعاليم هذا الدين الحنيف الذي أزال الفرقة بين العربي والأعجمي ، " فقد حدث امتزاج حضاري وسكاني، استمر لأكثر من ألف عام نتج عنه تبادل تلقائي للسمات الثقافية بمخزونه التراثي الجديد والقديم " (زوزو، 2005، صفحة 125)، وهذا ما أسفر عن امتزاج العنصرين الأمازيغي والعربي بشكل لم يسبق له مثيل .

ج. اللغة الأمازيغية : الأمازيغية لغة تفككت إلى لهجات عديدة وكل لهجة تعكس نمط العيش المميز لكل منطقة، وغالبا ما تكون معبرة على الأمور اليومية، ولكنها ليست لغة مشتركة بين كل القاطنين في الجزائر، وينقسم الأمازيغ إلى عدة مجموعات هي: القبائلية، الشاوية، الشلحية، الطوارق، " واللغة الأمازيغية هي اللغة الوحيدة التي تمتلك أقدم كتابة خاصة بها (التيفيناغ) ، ولا تزال مستعملة رغم ما مرت به في مساراتها التاريخية " (معوش، 2014، صفحة 167)

وقد شكلت الأمازيغية محور نقاش طويل بين الباحثين، فمنهم من نظر إليها باعتبارها تمتلك كل المقومات التي تؤهلها أن تكون لغة للتعامل الإداري والتعليمي وفي غيره من المجالات، ومنهم من أنها لغة غير قائمة، وما هو قائم في الواقع هو لهجات جهوية محلية للأمازيغية "المشتركة" التي تشكل القاسم المشترك بين كل تلك اللهجات. والملاحظ أن التوجهين السابقين لا يخلوان من خلفية إيديولوجية حسب موقف أصحابهما من المسألة الأمازيغية وموقعهما داخلها أو خارجها.

د. الفرنسية: لقد تزامن ظهور اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري مع الفترة الاستعمارية " فهي غنيمة الحرب " (لاصب، 2009، صفحة 69) وازدادت أهمية ورسوخا بعد الاستقلال حتى بعد ترسيم اللغة العربية، ولكنها بقيت حاضرة في المجتمع الجزائري، فهي من الأساسيات المشكلة للخريطة اللغوية في الجزائر باعتبارها لغة تدرس في كل مراحل التعليم كلغة أجنبية وتبقى أيضا لغة بعض التخصصات العلمية في الجزائر.

ويمكن أن نوجز أهم أسباب ضعف السياسة اللغوية في الجزائر في ما يلي: (الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، 2013، الصفحات 122-124-125)

- ضعف القرار السياسي اللغوي المطبق من قبل الدولة والنخب والمؤسسات، فجمل المؤشرات تؤدي إلى عدم سن القوانين والتشريعات اللغوية التي تخدم اللغة العربية، وعليه يمكن القول أن السياسة المعتمدة تركز التبعية اللغوية بالإضافة إلى عدم استقلال القرار السياسي من أجل خدمة اللغة العربية.

- أعلنت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد غير أن الواقع خالف ذلك، فما فتئت اللغة العربية تتآكل وتتقلص في التعليم وفي الحياة العامة إلى أن أصبحت مهددة بالزوال.

- غياب سياسة لغوية فاعلة لتقوية استعمال اللغة وحمايتها، وغياب مؤسسات لغوية تأخذ على عاتقها النهوض باللغة، بل العكس من ذلك حيث ظهرت حركات معادية للغة العربية كأمنصار الحركة الداعية إلى الدارجة والعاميات، والحركة الفرونكوفونية وهي الحركة الأكثر نفوذاً.

انطلاقاً من هذا التنوع اللغوي في الجزائر، كان من الواجب النظر إلى هذه القضية بمنطق العقل، والعلم، والحكمة، بحيث يتم جعل من هذا التعدد والتنوع أساساً لبناء مجتمع متطور علمياً وحضارياً، خاصة إذا علمنا أن مشكلة التعدد اللغوي في الجزائر هي أفضل حالا من غيرها في المجتمعات التي تعيش التعدد بشكل أكبر.

2-3- سبل تفعيل وتعزيز السياسة اللغوية في الجزائر:

ان النهوض بالسياسة اللغوية في الجزائر ومن أجل تحقيق الأمن الهوياتي يتطلب ذلك تضافر جهود كل من الدولة والنخب والمؤسسات والهيئات اللغوية من أجل استنهاض تخطيط شمل للسياسة اللغوية المتبعة، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

أ- تحديد اللغة أو اللغات موضع التخطيط: قبل البدء في أي عملية تخطيط لغوية، وعملية تحديد اللغة إشكالية تحتاج إلى دراسات ميدانية يقوم بها مختصون لغويون بغرض تحديد اللغة المستخدمة فعلياً تحديداً دقيقاً (بن الهادي القحطاني، 2007، صفحة 22)

ب- وضع سياسة لغوية محكمة: يكون الهدف منها إصلاح الوضع اللغوي وذلك باتخاذ قرار سياسي قوي من قبل الدولة والنخب والشعب أيضاً، يخدم حقوق المواطنين اللغوية والثقافية ويسعى إلى تحقيق أبعاد الأمن الهوياتي، ويحترم النصوص الدستورية والتشريعية القاضية إلى تقوية اللغة واستعمالها ونشرها، ويتم ذلك بالالتزام الكامل بتطبيق القرارات وأحكام القانون والخروج من دائرة القول إلى دائرة الفعل، وذلك بردم الهوية التي ظلت قائمة

بين القرار السياسي والإجراء الإداري، حتى لا تتكرر الانتكاسات وحتى لا يبقى مجتمعنا يصدر القرار ولكن لا يحترمه.

وعليه يجب أن تتوفر في هذه السياسة اللغوية مبدأ الشمولية، بحيث تشمل السياسة المراد تطبيقها كل القضايا التي تؤثر في اللغة، مثل التغيرات الاجتماعية والتمازج السكاني... الخ، (فوضيل، 2013، الصفحات 204-205)

ج- تنفيذ السياسة اللغوية: ويتم ذلك باعتماد الوسائل والإمكانات المتاحة وهذا يتطلب وضع إجراءات تنفيذية ومتابعة رقابية وذلك بالتنسيق من جميع الأجهزة المعنية، وإنشاء مؤسسة لغوية مختصة تقف خلف هذه الجهود.

ومن هنا يجب ضبط خطة تفصيلية قابلة للتنفيذ تلتزم بها الجامعات والمعاهد العليا لتوسيع خريطة اللغة في الاختصاصات العلمية النظرية والبدء الفوري في توفير الظروف العلمية والإمكانات البشرية.

د- التقويم المستمر للسياسة اللغوية في جميع مراحلها: يعتبر التقويم المستمر الوسيلة المثلى لقياس مدى نجاح البرامج التي تم تطبيقها في عملية التخطيط للغة، وبالتالي يشكل ضرورة ملحة لمعرفة المستجدات والمتغيرات والوقوف على السياسات والأخطاء (بن الهادي القحطاني، 2007، صفحة 23)

هـ- تحسين البيئة العامة للغة: إن الهدف من تحسين البيئة اللغوية هو إعادة الثقة فيها كلفة، ولا يتم ذلك إلا من خلال إذكاء الوعي بأهمية المسألة اللغوية في بقاء اللغات وصمودها، ومقاومة الهيمنة اللغوية يحتاج إلى تعبئة وتوعية باستمرار، وإلى زعامات وقيادات من النخب أو الشباب على وجه الخصوص، وهذا لا يعني الوقوف في وجه اللغات الأجنبية فالتفتح عليها يمكن اعتباره روافد مساعدة ويمكن الاستعانة بها في ميادين البحث، وتعزيز قدرات التفاعل مع متغيرات العصر، فتستعيد بذلك دورها كأداة عالمية تنقل الحضارة وتسهم في إثرائها.

و- المسح الموضوعي الدقيق لأوضاع اللسان: إن معرفة اللغات المتعايشة في البلاد لا يتم إلا بوصف ومسح دقيق للوضع اللغوي السائد وهذا من أجل معرفة العوامل المؤثرة

ولتشخيص المعوقات التي تقف في وجه اللغة . (الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، 2013، الصفحات 78-79)

4- خاتمة:

1. السياسة اللغوية فرع من فروع اللسانيات الاجتماعية التي تعمل كعنصر فعال في إطار التنمية البشرية المستدامة المجتمع، كما أنها إستراتيجية لصيانة اللغة والحفاظ عليها كلفة تواصل بالمعنى الشامل ونقلها من جيل إلى آخر، إضافة على إنزال اللغة الأجنبية مقامها، وذلك تحت إشراف المختصين والفاعلين في هذا المجال.

2. أن العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي هي علاقة تبعية، حيث تمثل السياسة اللغوية المرحلة النظرية التي تسبق التخطيط في حين يمثل هذا الأخير مرحلة التطبيق والتنفيذ لسياسة لغوية ما .

3. كيفما كان الحال ففي الجزائر لغتان متجذرتان: العربية بجميع مظهراتها، والأمازيغية بتعدد تصنيفاتها، بالإضافة إلى الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى في الدولة، وهذا ما يمنح النظام السوسيو لساني الجزائري صبغة خاصة ترتبط بالتوزيع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع، ولعل في هذه التعددية اللغوية ميزة خاصة تعزز التعايش بين اللغات وروح التفاهم والتعايش تجاه الآخرين.

4. اهتمت الدولة الجزائرية بضمان التوازن في المحيط اللغوي الجزائري في إطار الأهداف التنموية الكبرى بهدف المحافظة على النظام اللغوي للدولة، وإعادة تشكيله وفق بنية لغوية متعددة تعبر عن سياسة لغوية معينة تعبر عن تمثلات الحس المشترك لموقع اللغة في المجتمع وتعزيزا لمصالح السلطة ورؤاها المستقبلية.

5-الهوامش:

1. ابن يحيى، ط. ن. (2011). المشروع الوطني لتعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر. غليزان: المركز الجامعي غليزان.
2. اوشن، س. (2016). جويلية. (العولمة والأمن الهوياتي). المجلة الجزائرية للامن والتنمية .
3. بلعيد، ص. (2007). في الهوية الوطنية. الجزائر: دار الامل.

4. بن الهادي القحطاني، س. (2007). التعريب ونظرية التخطيط اللغوي دراسة تطبيقية في تعريب المصطلحات في السعودية (ط. 1 ed.) مركز دراسات الوحدة العربية.
5. بن زروق، ح. (2006). العامية الجزائرية وجذورها الفصيحة (دراسة مقارنة). (اطروحة دكتوراه في اللسانيات العربية. كلية الاداب، الجزائر: جامعة الجزائر).
6. حداد، ش. & ، بلاغماس، ا. (2022). افريل. (الهوية الرقمية والامن الهوياتي الجزائري في ظل تحديات المجتمع الشبكي " :الثابت والمتغير". المجلة الجزائرية للامن والتنمية. (02) 10 ,
7. خلادي، م. ا. (2015). التعدد اللغوي في الجزائر. مجلة دراسات في العلوم الانسانية. 22 ,
8. خولة طالب الابراهيم. (2007). الجزائريون والمسألة اللغوية (الإصدار ط1). (محمد يحيانن، المترجمون) الجزائر: در الحكمة.
9. دالغ، و. & ، غري، ع. ا. (2021). افريل. (مسألة الامن الهوياتي في الجزائر: علاقة الهوية بالمواطنة وابعادها الامنية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. (01) 12 ,
10. داود، م. (2018). الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر -واقع ورهانات. الامن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي. الجزائر: منشورات المجلس.
11. سهام مادن. (2011). الفصحى والعامية وعلاقتها في استعمالات الناطقين الجزائريين. الجزائر: دار كنوز الحكمة.
12. صالح بلعيد. (2009). اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر (الإصدار ط1). الجزائر: دار هومة.
13. عبد الحميد زوزو. (2005). المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة. بوزريعة: دار هومة للطباعة والنشر.
14. عبد القادر الفاسي الفهري. (2013). السياسة اللغوية في البلاد العربية (الإصدار ط1). بيروت: دار الكتب الجديدة.
15. عبد القادر الفاسي الفهري. (2013). السياسة اللغوية في البلاد العربية (الإصدار ط1). لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
16. عزوز، ا. (2012). التخطيط اللغوي والمصطلحات المحايثة. التخطيط اللغوي. (p. 70) جامعة وهران: ج. 1.
17. فوضيل، ع. ا. (2013). اللغة العربية ومعركة الهوية في الجزائر (ط. 1 ed.) الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

18. كافالي، ل. ج. (2002). السياسات اللغوية (ط 2 ed.). م. يحيان (Trans.)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
19. كمال شطاب. (2002). حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود (الإصدار ط1). الجزائر: دار الخلدونية.
20. لامية لاصب. (2009). المنشورات الأدبية في كنز كل المعلومات الأمازيغية (الإصدار ط1). الجزائر: دار هومة.
21. لويس جون كافالي. (2008). حرب اللغات والسياسات اللغوية. (ط1، المحرر، وحسن حمزة، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
22. لويسجون كافالي. (2008). حرب اللغات والسياسات اللغوية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
23. محمد الامين خلادي. (2015). التعدد اللغوي في الجزائر. مجلة دراسات في العلوم الانسانية، 22.
24. موجز تاريخ كل شيء تقريباً 2017 القاهرة العبيكان للنشر
25. موسى معوش. (2014). المنشورات الأدبية في كنز كل المعلومات الأمازيغية (الإصدار ط1). الجزائر: دار الامل.
26. ميشال ز. (1993). قضايا ألسنية تطبيقية، لبنان. لبنان: دار العلم للملايين.